

الجزائر من التعافي إلى الرقمنة: تقييم نضج التحول الرقمي واستشراف آفاق الشمول

المالي ما بعد كورونا

Algeria from Recovery to Digitalization: Assessing Digital Transformation Maturity and Forecasting Post-COVID Financial Inclusion Prospects

د. سعيذة ممو

¹ جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي - تبسة، مخبر استراتيجيات التنويع الاقتصادي لتحقيق الأمن الغذائي، الصحي، والطاقي في الجزائر، saidamoumou@univ-tebessa.dz

تاريخ القبول: 2026/05/02

تاريخ الاستلام: 2026/12/06

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى تقييم نضج التحول الرقمي في الجزائر واستشراف آفاق الشمول المالي الرقمي بعد جائحة كورونا، اعتمادا على منهجية وصفية تحليلية تجمع بين تحليل المؤشرات الرقمية، مراجعة التشريعات، واستعراض البيانات الإحصائية من مصادر وطنية ودولية.

أظهرت النتائج وجود تقدم ملحوظ في تبني الخدمات الرقمية والممارسات المالية الرقمية، إلا أن هناك تحديات في البنية التحتية، الثقافة الرقمية، وتكامل السياسات المالية. بناء على ذلك، يوصي البحث بتعزيز البنية التحتية الرقمية، تطوير برامج للتثقيف المالي الرقمي، وتحسين الإطار التنظيمي لدعم الشمول المالي الرقمي المستدام.

كلمات مفتاحية: التحول الرقمي، الشمول المالي الرقمي، الجزائر، بعد كورونا.

تصنيف JEL: G20، O33، L86.

Abstract :

This study aims to assess the maturity of digital transformation in Algeria and explore the prospects of digital financial inclusion in the post-COVID-19 era, relying on a descriptive-analytical methodology that combines the analysis of digital indicators, review of legislation, and examination of statistical data from national and international sources.

The results indicate significant progress in the adoption of digital services and financial practices; however, challenges remain in infrastructure, digital literacy, and policy integration. Based on these findings, the study recommends enhancing digital infrastructure, developing digital financial literacy programs, and improving the regulatory framework to support sustainable digital financial inclusion.

Keywords: digital transformation, digital financial inclusion, Algeria, post-COVID-19.

Jel Classification Codes: G20, O33, L86.

1. مقدمة

شهد العالم بعد جائحة كوفيد-19 تسارعا استثنائيا في مسار التحول الرقمي، بعدما فرضت الأزمة واقعا جديدا جعل الرقمنة رافعة أساسية لاستمرارية النشاط الاقتصادي، وتقديم الخدمات العمومية، وتنويع وسائل الدفع، وتوسيع الشمول المالي.

لم تكن الجزائر بمنأى عن هذه التحولات؛ إذ دفعت الجائحة مؤسسات الدولة والقطاع المالي والفاعلين الاقتصاديين إلى تبني حلول رقمية بوتيرة أسرع، ما جعل مرحلة ما بعد التعافي نقطة انطلاق فعلية نحو إعادة تشكيل المنظومة الرقمية الوطنية وبناء مقومات اقتصاد رقمي تنافسي، وهو ما يطرح ضرورة تقييم مستوى نضج التحول الرقمي في البلاد، وفهم الارتباط المحتمل بين تطور البنية الرقمية وما يمكن أن يفتحه من آفاق لتوسيع الشمول المالي، خاصة في ظل الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي ورؤية الجزائر 2035.

انطلاقا من ذلك، تتحدد إشكالية البحث في التساؤل الرئيس الآتي:

إلى أي مدى يسهم مستوى نضج التحول الرقمي في الجزائر بعد جائحة كورونا في تهيئة بيئة داعمة لتعزيز الشمول المالي خلال المرحلة المقبلة؟

يتفرع عن هذه الإشكالية عدد من الفرضيات، أهمها:

- يرتبط ارتفاع نضج التحول الرقمي في الجزائر إيجابا بتوسع الشمول المالي.
 - ضعف جاهزية بعض مكونات التحول الرقمي يقيد الشمول المالي الرقمي في الجزائر.
 - يسهم الاستثمار في البنى التحتية في تعزيز فعالية استراتيجيات الشمول المالي إلى أفق 2035.
- يهدف هذا البحث إلى:
- تحليل مرحلة الانتقال من التعافي إلى الجزائر الرقمية وتحديد أبرز محركات التغيير بعد الجائحة.
 - تقييم مستوى نضج التحول الرقمي في الجزائر.
 - استشراف آفاق الشمول المالي بالاعتماد على السيناريوهات المستقبلية للتحول الرقمي.
 - تحديد التحديات والفرص المرتبطة بتفعيل الشمول المالي في ظل التحول الرقمي المتسارع.
- لتحقيق هذه الأهداف، يعتمد البحث على منهجية تحليلية وصفية تركز على تحليل مختلف مؤشرات التحول الرقمي والشمول المالي، واستشراف سيناريوهات تعزيز الشمول المالي الرقمي المستدام.

2. التعريف بأدبيات الدراسة

1.2. قياس مستوى النضج في التحول الرقمي

يعنى التحول الرقمي اتجاه المؤسسات، سواء الهادفة للربح كالبنوك والمؤسسات التجارية والصناعية أو غير الربحية كالمدارس والجامعات، والمؤسسات الحكومية المختلفة الى ممارسة كافة الأنشطة والوظائف باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال المستندة على التبادل الإلكتروني للبيانات عبر شبكات الحاسب عموما وشبكة الأنترنت بصفة خاصة. (السيد ، 2022، صفحة 19)

يعد قياس مستوى النضج في التحول الرقمي ضروريا لتقييم مدى تقدم الدول في تبني التكنولوجيا الحديثة وتعزيز تنافسية اقتصاداتها، ويتم الاستناد في ذلك على:

1.1.2. مؤشرات البنية التحتية الرقمية: تعرف على أنها مختلف الآليات الرقمية وتقنيات التواصل التي تسمح بإنتاج ومعالجة وتخزين وتبادل المعلومات رقميا، ودعم الأنشطة الإلكترونية، وتضم البنية التحتية المادية والبشرية والتشريعية. (بلغنو و مواسيم، 2024، صفحة 117)

2.1.2. مؤشر التحول الرقمي العربي: يعرف بأنه أداة قياس متعددة الأبعاد تستخدم لتقييم مدى تبني الدول العربية للتحول الرقمي عبر رصد قدراتها الرقمية (البنية التحتية، السياسات، المهارات، الخدمات الرقمية) وأثرها الاقتصادي-الاجتماعي، وذلك من منظور أن الاقتصاد الرقمي أصبح عاملا تمكينيا للنمو وزيادة الدخل على المدى الطويل، فهو يقيس عبر أبعاد متعددة، جاهزية الدولة الرقمية وقدرتها على استغلال التقنيات الرقمية في تنمية الاقتصاد والمجتمع، وينظر إليه كمقياس للتقدم نحو اقتصاد المعرفة. (عزاوي و بروكي، 2025، صفحة 54)

يشكل هذا المؤشر أداة استراتيجية تجمع بين مجموعة واسعة من البيانات المستمدة من مؤشرات دولية مختلفة، ما يسمح بتقديم رؤية شاملة عن واقع التحول الرقمي في الدول العربية، ويهدف المؤشر إلى تمكين الحكومات وصناع القرار والمستثمرين من فهم أعمق للتحديات والفرص المرتبطة بالبيئة الرقمية العربية، بما يساعدهم على صياغة استراتيجيات أكثر فعالية تستند إلى الأبعاد المتعددة التي ترصدها التقارير الدولية. (الخوري م.، 2024، صفحة 33)

يستند المؤشر إلى خمسة أبعاد استراتيجية تشكل الركائز الأساسية لقياس مدى نضج التحول الرقمي في الدول العربية، والتي تتدرج ضمنها تسع محاور تتضمن 52 مؤشرا بين الرئيسي والفرعي حسب ما يظهره الملحق رقم 1.

3.1.2. مؤشر تنافسية الاقتصاد الرقمي العالمي

يعد مؤشر التنافسية الرقمية العالمية أداة تقييمية طورها المعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD) لقياس قدرة الدول على تبني واستكشاف التقنيات الرقمية التي تسهم في التحول الاقتصادي والاجتماعي، والذي يهدف لتقديم نظرة شاملة حول مدى جاهزية الدول للاستفادة من التقنيات الرقمية في مجالات الحكومة والأعمال والمجتمع. (IMD, 2024)

يتضمن مؤشر تنافسية الاقتصاد الرقمي العالمي ثلاث أبعاد كما يظهرها الجدول التالي:

الجدول 1: أبعاد مؤشر تنافسية الاقتصاد الرقمي العالمي

البعد	المفهوم
المعرفة	يركز هذا البعد على قدرة الدولة على إنتاج ونشر المعرفة، بالإضافة إلى تطوير المهارات والقدرات البشرية اللازمة لدعم الابتكار والتقدم في المجال الرقمي.
التكنولوجيا	يستخدم عامل التكنولوجيا لتقييم السياق العام الذي يمكن من تطوير التقنيات الرقمية من خلال سهولة تنظيم الابتكار في القطاع الخاص، وتوافر رؤوس الأموال للاستثمار، وجودة البنية التحتية التكنولوجية.
الجاهزية للمستقبل	يقيم درجة الاستعداد للتكيف مع التغيرات المستقبلية من خلال تبني سياسات دعم الابتكار، وتعزيز المرونة في التعامل مع التطورات الرقمية، وتطوير القدرات التنافسية في المستقبل.

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على: (تقرير التنافسية الرقمية العالمية، 2024)

2.2 الشمول المالي الرقمي

ينص الشمول المالي على إمكانية وصول مختلف الأفراد والمؤسسات إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة، بأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم، ويتم تقديمها على نحو مسؤول ومستدام، وقد تم تحديد الشمول المالي باعتباره عامل تمكين للعديد من أهداف التنمية المستدامة. (البنك الدولي، 2022)

أما الشمول المالي الرقمي يعرف على أنه إتاحة الخدمات المالية بتكلفة أقل وبصورة عادلة اعتمادا على المزايا التي توفرها التكنولوجيا المالية في إطار الخدمات المالية الرقمية (بوازديّة، 2022، صفحة 454) بما يضمن الوصول إلى الأفراد المستعدين من الخدمات المالية بما يناسب احتياجاتهم وباستخدام وسائل رقمية (ميرود، 2022، صفحة 85).

الجزائر من التعافي إلى الرقمنة: تقييم نضج التحول الرقمي واستشراف آفاق الشمول المالي ما بعد كورونا
د. سعيدة ممو

تهدف مبادرات الشمول المالي الرقمي إلى دمج الأفراد والمؤسسات غير المدمجة في النظام المالي الرسمي باستخدام التكنولوجيا الرقمية، بما يحقق العدالة المالية والاستدامة الاقتصادية، وقد حدد البنك الدولي ثلاثة أهداف رئيسية: (World Bank, 2014, p. 04)

- **توسيع الوصول:** ضمان تمكن الأفراد من فتح واستخدام حسابات مالية رقمية بسهولة من خلال الهواتف المحمولة أو الإنترنت؛
 - **خفض تكاليف المعاملات المالية:** من خلال استبدال القنوات التقليدية بالمنصات الرقمية ذات الكفاءة العالية؛
 - **تعزيز الشمول والاستدامة:** بربط الخدمات المالية الرقمية بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية، خاصة للفئات المهمشة والنساء والشروعات الصغيرة.
- تجمع المؤسسات الدولية على أن الشمول المالي الرقمي يركز على ثلاث مكونات أساسية مترابطة، والتي تتمثل في كل من:
- **المنصات والمعاملات الرقمية:** وتشمل البنى التحتية التقنية التي تسمح بإنشاء الحسابات، وتنفيذ المدفوعات، والتحويلات الإلكترونية؛
 - **الأجهزة والقنوات الوسيطة:** مثل الهواتف الذكية، المحافظ الإلكترونية، ونقاط البيع التي تستخدم للوصول إلى الخدمات المالية في المناطق النائية؛
 - **الخدمات المالية الإضافية:** كالقروض الصغيرة، والتأمين الرقمي، وخدمات الادخار، المبنية على سجل المعاملات الرقمية؛ (World Bank, 2014, p. 05)
 - **التمكين الرقمي والمعرفي:** الذي يشمل التثقيف المالي والرقمي لتعزيز الثقة في استخدام الخدمات الرقمية. (OECD, 2018, p. 12)

وعلى هذا الأساس تجمع الأدبيات الحديثة على أن الشمول المالي الرقمي يتكون من أربعة أبعاد تقليدية تمت توسعتها حديثاً إلى ستة أبعاد، والتي يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

الجدول 2: أبعاد الشمول المالي الرقمي

البعد	المفهوم
الوصول	إمكانية وصول الأفراد والمؤسسات للوصول إلى الخدمات الرقمية الرسمية.
الاستخدام	مدى كثافة استخدام الحسابات الرقمية لإجراء المدفوعات أو الادخار أو الاقتراض.
الجودة	يرتبط بجودة الخدمات المقدمة من حيث الأمان، الشفافية، سرعة الأداء.

الجزائر من التعافي إلى الرقمنة: تقييم نضج التحول الرقمي واستشراف آفاق الشمول المالي ما بعد كورونا
د. سعيدة ممو

التمكين	قدرة المستخدمين على فهم واستخدام الخدمات المالية الرقمية بفعالية وأمان.
الابتكار المالي	لقياس مستوى إدماج الابتكار في تعزيز الشمول المالي الرقمي.
الاستدامة	ظهر في الأدبيات الحديثة ليربط الشمول المالي الرقمي بالتنمية المستدامة، والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة.

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على: (World Bank, 2021)، (OECD, 2023)، (IMF, 2024)،
(OECD, 2025, p. 24)

3.2 التحول الرقمي وتعزيز الشمول المالي مابعد كورونا

يعتبر التحول الرقمي أحد العوامل المحورية في تمكين الشمول المالي أثناء فترة جائحة COVID-19 وما بعدها، ذلك أنه وفي سياق التحديات التي فرضها التباعد الاجتماعي، والإغلاق، والقيود على الحركة، أصبحت القنوات الرقمية مثل المدفوعات الإلكترونية والتطبيقات المصرفية عبر الهواتف الجوال وسيلة حاسمة للوصول إلى الخدمات المالية، خصوصا للفئات التي كانت عرضة للاستبعاد المالي. (Dluhopolskyi, et al., 2023)

تشير الأدبيات الحديثة إلى أن الاعتماد على الخدمات المالية الرقمية مثل المدفوعات الإلكترونية، الحسابات المصرفية أو عبر الهاتف المحمول، نظام التمويل عبر التكنولوجيا ساهم في ضمان الوصول إلى الخدمات المالية لشرائح واسعة من السكان، وكذلك في استدامة الأنشطة الاقتصادية للأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. (Ratna, et al., 2020, p. 7)

بناء على قاعدة بيانات Global Findex Database 2021؛ تبين أن نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابا رسميا ارتفعت في الدول النامية إلى 71% مقارنة بالعقود السابقة، كما تقلص الفارق بين الجنسين في ملكية الحسابات لأول مرة. (Demirgüç-Kunt, 2022, pp. 04,10)

ساهم انتشار COVID-19 في تسريع التحول الرقمي، حيث اضطرت الدول إلى تعزيز الرقمنة لضمان استمرارية الأنشطة الحكومية، التجارية، والاجتماعية، وتلعب التقنيات الرقمية دورا محوريا في تعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية، من خلال تطوير البنية التحتية، دعم الابتكار، وتعزيز المعرفة، كما اضطرت الجائحة الشركات والأفراد على التكيف مع التحولات الرقمية، لضمان تلبية الاحتياجات المتغيرة بكفاءة. (السيد عبد الشافي، 2023، الصفحات 359-360)

بذلك يمكن القول أن التحول الرقمي أثناء فترة التعافي من COVID-19 وفر:

- وسيلة مرنة وآمنة للوصول إلى الخدمات المالية في ظل القيود على الحركة والتباعد الاجتماعي؛

الجزائر من التعافي إلى الرقمنة: تقييم نضج التحول الرقمي واستشراف آفاق الشمول المالي ما بعد كورونا
د. سعيدة ممو

- آلية لتوسيع قاعدة الحسابات البنكية/الرقمية، بما يقلل الفجوة في ملكية الحسابات بين الفئات المختلفة (جنس، منطقة، دخل)؛
 - فرصة لدعم الأفراد والأنشطة الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة من خلال التمويل الرقمي، المدفوعات، وإجراءات التحويل/الدعم الحكومي؛
 - قناة لتعزيز الصمود الاقتصادي والاستقرار المالي على مستوى الأسر والمؤسسات.
- وفي المقابل؛ تؤكد بعض الدراسات الحديثة أن هناك عوائق حقيقية تحول دون تحقيق الشمول المالي الرقمي الكامل: ضعف البنية التحتية الرقمية أو تغطية الإنترنت، نقص في الثقافة والتثقيف المالي/الرقمي، تفاوت كبير بين المدن والمناطق الريفية، إضافة إلى تباينات اجتماعية (جنس، دخل، تعليم)، مما شكل فجوة بين المشاركة السلبية (امتلاك حساب أو الوصول إلى الخدمات) واستخدام فعلي نشط للخدمات الرقمية؛ حيث غالبا ما يبقى الاستخدام النشط أقل ما يشير إلى أن امتلاك الأدوات الرقمية لا يكفي وحده لضمان شمول مالي فعال. (Dluhopolskyi, et al., 2023)

3. دور جائحة كورونا في تسريع التحول الرقمي وتعزيز الشمول المالي في الجزائر

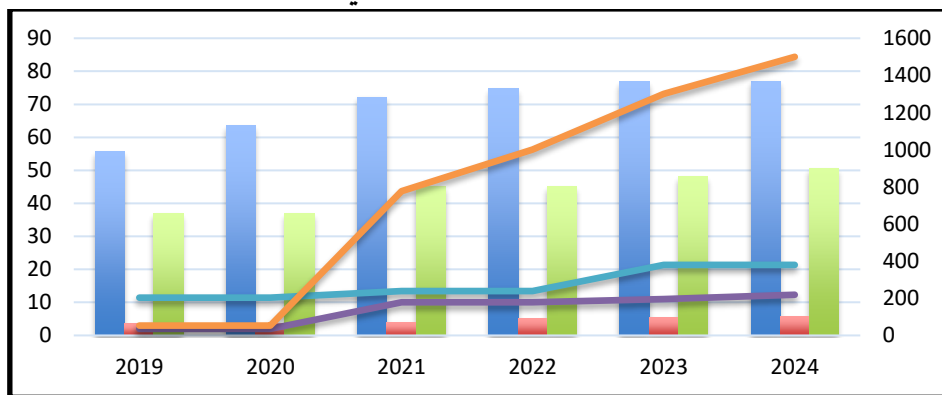
1.3. تشخيص مستوى نضج التحول الرقمي في الجزائر ما بعد كورونا

يمكن الاستدلال عن مدى نضج التحول الرقمي في الجزائر خلال التعافي من كورونا من خلال تحليل المؤشرات التالية:

1.1.3. تحليل هيكل البنية التحتية المادية الرقمية: يوضح الشكل تطور مؤشرات البنية التحتية

المادية في الجزائر خلال التعافي وما بعد كورونا:

الشكل 1: تطور مؤشرات البنية التحتية الرقمية المادية في الجزائر خلال 2019 - 2024



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على: (مجموعة البنك الدولي، 2025)

يتضح من الشكل البياني أن الجزائر حققت قفزة نوعية في مسار نضج التحول الرقمي خلال مرحلة التعافي من جائحة كورونا، إذ شكلت الجائحة عاملاً مسرعاً دفع الدولة والمؤسسات إلى توسيع البنية التحتية للاتصالات وتعزيز النفاذ إلى الإنترنت، حيث تم تسجيل الآتي:

- ارتفاع نسبة مستخدمي الإنترنت كنسبة من السكان من حوالي 55.8% في 2019 إلى نحو 77% سنة 2024، وهو ما يعكس توسعاً ملحوظاً في الإتاحة الرقمية مدفوعاً باتساع التغطية وتحسن خدمات النطاق العريض، رغم استمرار فجوة تقارب ربع السكان خارج الاستخدام.
- النمو في اشتراكات الهاتف الثابت من 3.5 مليون في 2019 إلى نحو 5.8 مليون في 2024، والمحمول من نحو 37 مليون إلى نحو 50.56 مليون في نفس الفترة، مما يشير للانتقال التدريجي نحو خدمات رقمية أكثر تقدماً، مدعوماً بعروض الجيل الرابع وتحفيز الحكومة والاستثمار في توسيع الشبكات، وهو ما يدل على توسع في قاعدة المستخدمين وتطور في تهيئة البيئة التقنية الداعمة.
- التحسن الكبير في سرعات الإنترنت FTTH؛ حيث انتقلت السرعات الثابتة من 2~ميغابايت/ث إلى 12.32~ميغابايت/ث والمتنقلة من 11.44~إلى 21.36~ميغابايت/ث، إلى جانب الارتفاع اللافت في عدد المنازل الموصولة بالألياف البصرية من 53 ألفاً إلى 1.5 مليون، أي قفزة ضخمة (≈ 28 مرة)، وهو ما يمكن تفسيره بمشروع توسعة شبكة الألياف البصرية الذي أطلقته Algérie Télécom ودعم الدولة لتعزيز الربط الثابت بفضل خطة استبدال النحاس بالألياف، بالإضافة لتحديث البنية التحتية للنقل الدولي والداخلي للبيانات، ما ساهم في رفع السعة (backhaul) وسرعة الربط، كما أن الطلب المتزايد من جانب المستخدمين للمحتوى الرقمي/الفيديو/التعليم عن بعد، دفع نحو تحسين السرعات، ورغم كل تلك الجهود إلا أن السرعة المتوسطة الفعلية لا تزال أقل بكثير من أعلى السرعات المتاحة، ما يعني أن المشكلة ليست فقط في البنية تحتية الشبكات الرئيسية بل أيضاً في شبكة التوصيل الداخلي (last mile) والتجهيزات المنزلية.

كما يعكس إنشاء مراكز بيانات حكومية ومراكز تابعة لاتصالات الجزائر توجهاً استراتيجياً نحو تعزيز السيادة الرقمية وضمان استمرارية الخدمات، وهو ما يعد أحد مقومات النضج المؤسسي في التحول الرقمي. وبهذا، يتبين أن مرحلة ما بعد الجائحة لم تكن مجرد استجابة ظرفية، بل نقطة انعطاف ساهمت في رفع مستوى الجاهزية الرقمية للجزائر، مما يمكّنها من الانتقال نحو خدمات رقمية أكثر تطوراً ويدعم الشمول المالي والاقتصادي في المدى المتوسط والطويل.

الجزائر من التعافي إلى الرقمنة: تقييم نضج التحول الرقمي واستشراف آفاق الشمول المالي ما بعد كورونا
د. سعيدة ممو

كما تعتبر مراكز البيانات من الركائز الأساسية للبنية التحتية الرقمية المادية وتوجها استراتيجيا نحو تعزيز السيادة الرقمية وضمان استمرارية الخدمات، وهو ما يعد أحد مقومات النضج المؤسسي في التحول الرقمي، كونها تتيح الوسط المناسب لتخزين ومعالجة البيانات بشكل آمن وفعال، وقد أدركت الجزائر خلال السنوات الأخيرة ضرورة الاستثمار في هذا المجال حيث أنشأت مراكز البيانات الحكومية سعيا لخدمة مصالح الإدارات والمؤسسات الحكومية بخصوص تخزين البيانات وضمان أمنها واستمرارية الخدمات، كما أطلقت مؤسسة اتصالات الجزائر مركز بيانات خاص بها يعد من أبرز المشاريع المصممة لتحسين خدمات استضافة البيانات وتمكين الشركات والمؤسسات من الاعتماد على حلول رقمية محلية (اتصالات الجزائر، 2023)

2.1.3. الأطر التشريعية والتنظيمية للتحول الرقمي: شهدت الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2019 إلى 2024 حركية ملحوظة في هذا المجال، سواء عبر استحداث قوانين جديدة أو عبر تفعيل نصوص سابقة بما يتوافق مع التطورات التكنولوجية ومتطلبات الحوكمة الرقمية، ويمكن تلخيص أهم القوانين والتشريعات المنظمة للعمل الرقمي خلال فترة التعافي ومابعد كورونا ضمن الجدول التالي:

الجدول 3: أهم القوانين المستحدثة لتنظيم العمل الرقمي خلال التعافي ومابعد كورونا

القانون	المضمون
استحضار المرسوم التنفيذي 474-97 المؤرخ في 1997	بشأن العمل المنزلي بوصفه أحد النصوص التي يمكن تكييفها مع أنماط العمل الإلكتروني الحديثة رغم محدوديتهما.
القانون 04-15 لسنة 2015	المتعلق بالتوقيع والشهادة الإلكترونية؛ وقد شهدت الفترة 2019-2024 جهودا فعالية لتفعيله ضمن مشاريع الإدارة الإلكترونية وخدمات التعريف البيومتري.
القانون 05-18 لسنة 2018	المتعلق بالتجارة الإلكترونية؛ يعد أول إطار قانوني شامل نسبيا ينظم المعاملات الإلكترونية، التزامات المتعاملين، طرق الدفع، حماية المستهلك الإلكتروني.
المرسوم التنفيذي 69-20 المؤرخ في 21 مارس 2020	لتنظيم العمل عن بعد؛ والذي سمح تفعيله بتوفير أساس قانوني لاستمرارية الخدمة العمومية في الظروف الاستثنائية.
المرسوم التنفيذي 81-21 لسنة 2021	المتعلق بالخدمات الرقمية العمومية؛ ينظم تقديم الخدمات الإلكترونية عبر البوابات الحكومية، ويحدد معايير الجودة والولوج.

الجزائر من التعافي إلى الرقمنة: تقييم نضج التحول الرقمي واستشراف آفاق الشمول المالي ما بعد كورونا
د. سعيدة ممو

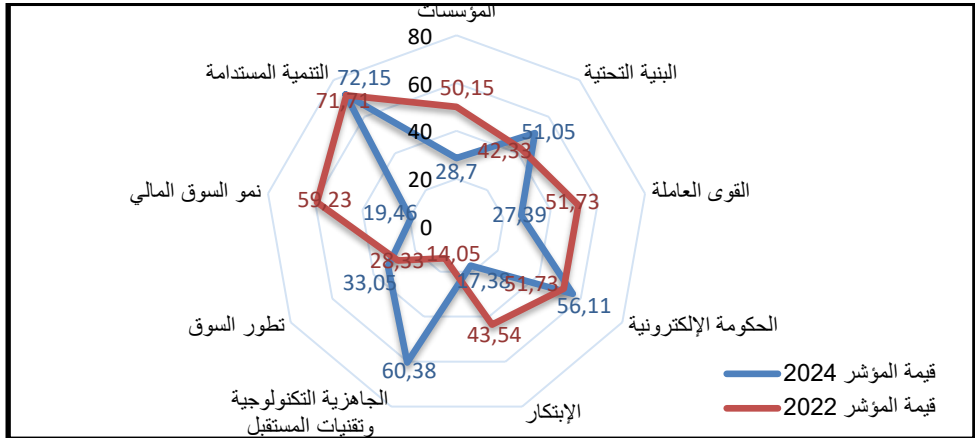
المرسوم التنفيذي رقم 22-271 المؤرخ في 18 جويلية 2022	المتعلق بتنظيم البيع الإلكتروني للكتب؛ والذي يعكس خطوة نحو تنظيم الأنشطة الاقتصادية الرقمية من خلال تقنين البيع.
المرسوم التنفيذي رقم 22-491 لسنة 2022	المتعلق بالأمن السيبراني وإنشاء الوكالة الوطنية للأمن السيبراني؛
القانون 23-03 لسنة 2023	المتعلق بالجرائم الإلكترونية؛ يعد تحديًا هامًا لمنظومة مكافحة الهجمات الإلكترونية في بيئة تتسارع فيها الرقمنة.

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على: (الجريدة الرسمية، 2019)، (الجريدة الرسمية، 2020)،
(الجريدة الرسمية، 2022)

بذلك يمكن القول أن الإطار التشريعي المنظم للعمل الرقمي في الجزائر تميز بطابع تدريجي وجزئي من حيث التطور، إذ جرى إرساء جملة من الأسس القانونية المهمة، على غرار حماية المعطيات الشخصية، والتوقيع الإلكتروني، وتنظيم العمل عن بعد، غير أن هذه المنظومة ما تزال تتطلب مراجعة شاملة وعملا تنسيقيا أكبر بين مختلف الهيئات والقطاعات لضمان اتساق النصوص القانونية وفعالية تنفيذها، ويعد إنشاء الهيئة الوطنية للأمن السيبراني سنة 2023 خطوة متقدمة نحو تعزيز أمن الفضاء الرقمي، ودعم تنظيم الأنشطة الإلكترونية داخل المؤسسات العمومية والخاصة.

3.1.3. مؤشر الاقتصاد الرقمي للعربي للجزائر: يوضح الشكل التالي قيم الركائز التسع لمؤشر الاقتصاد الرقمي العربي في الجزائر بين سنتي 2022 و2024:

الشكل رقم 2: قيم مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي للجزائر

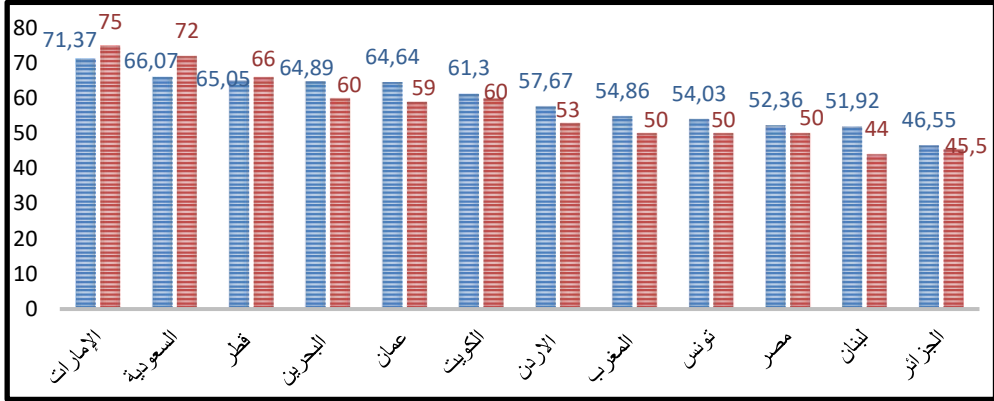


المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على: (الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، 2022، صفحة 201) (الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، 2024، صفحة 320).

- يظهر الشكل تطور أداء الجزائر في مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي بين سنتي 2022 و2024 عبر ثمانية محاور رئيسية، وهو ما يبين وجود تطور ملموس في معظم الركائز إذ يتضح الآتي:
- فقد سجل محور البنية التحتية الرقمية ارتفاعا ملحوظا من 42.33 إلى 51.05 نقطة بفضل توسع شبكات الاتصالات وتحسين النفاذ إلى الإنترنت؛
 - شهد محور الجاهزية التكنولوجية وتقنيات المستقبل قفزة نوعية من 14.05 إلى 60.38 نقطة نتيجة لتبني تطبيقات الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية في بعض القطاعات الاقتصادية، والارتفاع الكبير في هذا البعد يشير إلى استثمار الدولة في البنية التحتية الرقمية، شبكات الألياف، والربط المتنقل، مما يمثل نقطة قوة أساسية لنضج التحول الرقمي.
 - ارتفع محور الابتكار من 17.38 إلى 43.54 نقطة، وهو ما يعكس تطور بيئة ريادة الأعمال ودعم المشاريع الناشئة؛
 - حافظ بند الحكومة الإلكترونية على مستوى مستقر يقارب 56 نقطة، ما يؤكد استمرار الجهود في رقمنة الخدمات العمومية وتعزيز الحوكمة الرقمية؛
 - لا تزال محاور تطور السوق ونمو السوق المالي تسجل أداء متوسطا وهو ما يشير إلى أن التحول الرقمي في هذه القطاعات لم يبلغ بعد درجة النضج المطلوبة؛
 - أظهر محور التنمية المستدامة استقرارا مرتفعا يفوق 72 نقطة، مما يدل على أن التوجه الرقمي في الجزائر بات أكثر انسجاما مع أهداف التنمية المستدامة.
- بوجه عام، يعكس الشكل انتقال الجزائر من مرحلة الانطلاق نحو مرحلة ترسيخ الاقتصاد الرقمي، مدفوعة بتحسين الجاهزية التقنية والبنية التحتية، ولكن على الرغم من التحسن، تبقى بعض المؤشرات مثل القوى العاملة والابتكار وتطور السوق المالي أقل من مستوى الجاهزية التكنولوجية، ما يعكس أن نضج التحول الرقمي في الجزائر يظل غير متكامل، إذ يحتاج إلى تطوير الموارد البشرية، دعم الابتكار، وتحفيز الاقتصاد الرقمي لتحقيق فعالية كاملة، والشكل التالي يبين ترتيب الجزائر بين الدول العربية حسب القيمة الإجمالية للمؤشر بين 2022، و2024:

الجزائر من التعافي إلى الرقمنة: تقييم نضج التحول الرقمي واستشراف آفاق الشمول المالي ما بعد كورونا
د. سعيذة ممو

الشكل 3: أداء الجزائر مقارنة بالدول العربية حسب مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي 2022، 2024



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على: (الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، 2022، صفحة 30) (الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، 2024، صفحة 38).

من خلال الشكل يتبين أن الجزائر تحتل المرتبة 12 عربيا في مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي لعام 2022، متأخرة عن دول الخليج التي تصدر القائمة بفضل استثماراتها القوية في البنية التحتية الرقمية والتحول الرقمي الحكومي، ومقارنة بدول المغرب العربي، فإن الجزائر قريبة في الأداء من المغرب وتونس لكنها لا تزال بحاجة إلى تحسينات في الابتكار والاستثمار التكنولوجي.

وعلى الرغم من أن الجزائر تتفوق على بعض الدول المتأخرة رقميا مثل العراق وسوريا، إلا أنها تواجه تحديات في التحول الرقمي الشامل، مما يستدعي تعزيز الاستثمارات في التكنولوجيا، تطوير الخدمات الحكومية الإلكترونية، ودعم ريادة الأعمال الرقمية لضمان نمو مستدام في الاقتصاد الرقمي، وهو ما ساهم في تحسين أداء الجزائر وتقدمها برتبة واحدة سنة 2024، محتلة المرتبة 11 عربيا بـ45.5 نقطة، مع استمرار تفوق دول الخليج حيث جاءت الإمارات والسعودية وقطر في المراتب الثلاث الأولى بفضل استثماراتها الكبيرة في التكنولوجيا والابتكار، مما يتطلب من الجزائر تكثيف جهودها في التحول الرقمي لتعزيز تنافسيتها.

2.3 التوجه نحو الشمول المالي في الجزائر ما بعد كورونا

يهدف هذا المحور إلى تحليل مؤشرات الشمول المالي في الجزائر بين 2021 و2024، وتسليط الضوء على آثار التعافي من الجائحة على هذه المؤشرات، مع التركيز على الوصول إلى الخدمات المالية، الاستخدام الفعلي، وتمكين الأفراد من خلال الأدوات المالية المختلفة.

الجزائر من التعافي إلى الرقمنة: تقييم نضج التحول الرقمي واستشراف آفاق الشمول المالي ما بعد كورونا
د. سعيدة ممو

1.2.3. الوصول إلى الخدمات المالية خلال التعافي وما بعد كورونا: يشير البعد الأولي للوصول إلى الخدمات المالية إلى قدرة الأفراد على الحصول على حساب مالي أو خدمات مصرفية رسمية، والجدول التالي يوضح تطور أهم مؤشرات الشمول المالي حسب بعد الوصول في الجزائر بين سنتي 2021 و2024:

الجدول 4: مؤشرات الشمول المالي حسب بعد الوصول بين سنتي 2021، 2024 (%)

المؤشر	2021	2024	نسبة التطور
امتلاك حساب في بنك أو مؤسسة مالية ماثلة	44.09	35.29	-19.97
اقتراض أي مبلغ	37.59	34.16	-9.12
ادخر في بنك أو مؤسسة مالية ماثلة	16.04	16.55	3.18

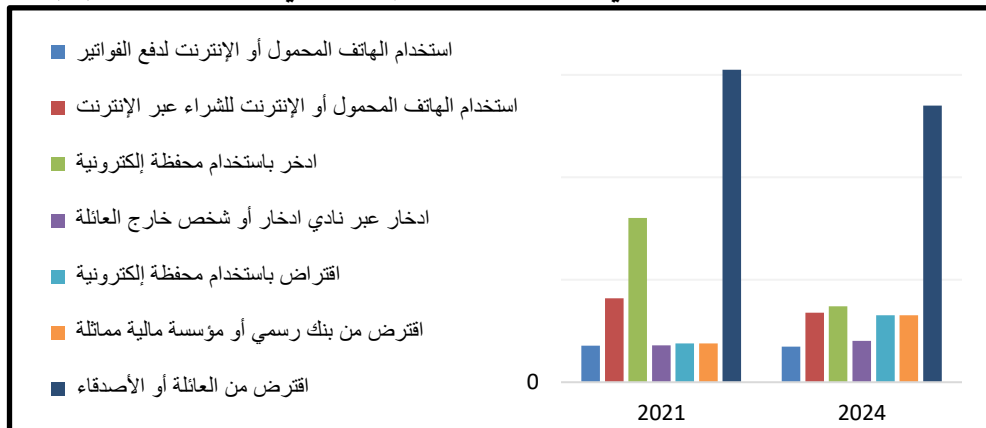
المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على: (World Bank, 2022)، (Klapper, 2025)

يبين الجدول تراجعاً في الوصول إلى الخدمات المالية التقليدية في الجزائر خلال الفترة 2021-2024؛ ذلك أن مؤشر امتلاك حساب في بنك أو مؤسسة مالية ماثلة انخفض بنسبة تقارب 20% من 44.09% سنة 2021 إلى 35.29 سنة 2024 ما يشير إلى ضعف الوصول التقليدي للحسابات المالية، كما أن القدرة على الاقتراض تراجعت بنسبة 9.12% بين السنتين مما يعكس محدودية التمويل المتاح للأفراد، وفي المقابل الادخار البنكي ارتفع قليلاً بنسبة 3.18% من 16.04% إلى 16.55% وهو مؤشر على استقرار جزئي للثقة بالمؤسسات المالية.

يشير هذا التراجع في الوصول التقليدي إلى ضرورة تعزيز الشمول المالي الرقمي عبر الحسابات والمحافظ الإلكترونية لتوسيع قاعدة المستفيدين وتعزيز قنوات الوصول الرقمية، خاصة في مرحلة التعافي ما بعد كورونا.

2.2.3. الاستخدام الفعلي للخدمات المالية خلال التعافي وما بعد كورونا: يتناول هذا البعد كيفية استخدام الأفراد للخدمات المالية التقليدية والرقمية، سواء للادخار أو الاقتراض أو الدفع، والشكل التالي يوضح تطور أهم مؤشرات الشمول المالي الرقمي والتقليدي المتعلقة ببعد الاستخدام في الجزائر بين 2021 و2024:

الشكل 4: مؤشرات الشمول المالي حسب بعد الاستخدام بين سنتي 2021، 2024 (%)



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على: (World Bank, 2022)، (Klapper, 2025)

يظهر تطور مؤشرات الاستخدام بين 2021 و2024 استمرار محدودية الاعتماد على الخدمات المالية الرقمية في الجزائر، حيث يبقى استخدام الهاتف أو الإنترنت لدفع الفواتير شبه ثابت وفي مستويات منخفضة بنسبة 3.56% في 2021 و3.46% في 2024، كما تراجع الشراء عبر الإنترنت من 8.19% إلى 6.78%، ويلاحظ أيضا انخفاض كبير في الادخار عبر المحافظ الإلكترونية من 16.04% إلى 7.41%، ما يعكس ضعف الثقة أو قلة انتشار هذه الخدمات. في المقابل، يشهد الادخار عبر نوادي الادخار أو خارج العائلة تحسنا طفيفا من 3.61% إلى 4.04%، بينما سجل الاقتراض عبر محفظة إلكترونية أو من بنك رسمي ارتفاعا من 3.79% إلى 6.54%، وهو المؤشر الإيجابي الأبرز في البعد.

ومع ذلك، يبقى الاقتراض من العائلة أو الأصدقاء هو الأعلى رغم تراجعته من 30.51% إلى 26.99%، مما يعكس استمرار الاعتماد على الآليات غير الرسمية في التعاملات المالية.

بشكل عام، تبين هذه الاتجاهات أن استخدام الخدمات المالية الرقمية ما يزال ضعيفا، وأن التحسن المسجل في التمويل الرسمي لم يكن كافيا لتغيير هيمنة القنوات التقليدية، مما يستدعي تعزيز الابتكار المالي وتقوية البنية الرقمية لرفع مستويات الاستخدام ما بعد الجائحة.

3.2.3. التمكين المالي خلال التعافي وما بعد كورونا: يقيس التمكين قدرة الأفراد على الوصول إلى الموارد المالية في الحالات الطارئة، والجدول التالي يبين تطور أهم مؤشرات الشمول المالي ضمن بعد التمكين في الجزائر بين 2021 و2024:

الجزائر من التعافي إلى الرقمنة: تقييم نضج التحول الرقمي واستشراف آفاق الشمول المالي ما بعد كورونا
د. سعيذة ممو

الجدول 5: مؤشرات الشمول المالي حسب بعد التمكين بين سنتي 2021، 2024 (%)

الحصول على أموال طارئة خلال 30 يوما	2021	2024	نسبة التطور
ممكن وصعب جدا	21.88	16.02	-26.8
ممكن وصعب إلى حد ما	44.37	52.68	18.7
ممكن وسهل جدا	19.3	17.33	-10.2
ممكن وسهل أو صعب إلى حد ما	63.68	70.02	10.0
ممكن	87.41	87.77	0.41

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على: (World Bank, 2022)، (Klapper, 2025)

يعكس الجدول تطور قدرة الأفراد في الجزائر على الحصول على أموال طارئة خلال 30 يوما وهو مؤشر مهم لقياس تمكين الأفراد ماليا وقدرتهم على الصمود المالي في مرحلة ما بعد الجائحة.

تظهر البيانات تراجعاً واضحاً في فئة "ممكن وصعب جداً" بنسبة -26.8% ما يشير إلى تحسن نسبي في أوضاع هذه الفئة الأكثر هشاشة.

وفي المقابل، ارتفعت نسبة فئة "ممكن وصعب إلى حد ما" بنسبة 18.7%، وهي زيادة قد تدل على انتقال جزء من الأفراد من شدة الصعوبة إلى صعوبة متوسطة، مما يعكس تحسناً تدريجياً في القدرة على تعبئة الموارد المالية الطارئة، أما فئة "ممكن وسهل جداً" فقد سجلت تراجعاً طفيفاً -10.2%، مما يشير إلى أن سهولة الوصول للأموال الطارئة ما تزال محدودة، ولم تتحسن بالوتيرة المطلوبة خلال فترة التعافي، كما ارتفعت نسبة فئة "ممكن وسهل أو صعب إلى حد ما" بنسبة 10%، وهو ما ينسجم مع الاتجاه العام لتحسن القدرة المتوسطة على مواجهة الطوارئ.

من جهة أخرى، بقيت فئة "ممكن" مستقرة تقريباً 0.41%، ما يدل على أن القدرة الإجمالية على الحصول على أموال طارئة لم تشهد تغيراً جوهرياً بين 2021 و2024.

بشكل عام، توحي هذه النتائج بأن مستوى التمكين المالي شهد تطوراً محدوداً، مع تحسن نسبي في الفئات التي كانت تواجه صعوبات شديدة، لكنها لا تزال تشير إلى هشاشة نسبية في قدرة جزء معتبر من السكان على مواجهة الأزمات المالية قصيرة الأجل، مما يعزز الحاجة إلى تعزيز منظومة التمويل الرسمي والرقمي لتحسين التمكين المالي وتعزيز الشمول المالي الرقمي.

4. استشراف مسارات دعم التحول الرقمي كرافعة للشمول المالي في الجزائر بعد جائحة كورونا

1.4 تحديات الشمول المالي الرقمي في الجزائر

تحسن مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي خلال مرحلة التعافي من جائحة كورونا يعني أن الجزائر حققت قفزة نوعية في تطوير بنيتها الرقمية وتعزيز قدراتها التكنولوجية، خاصة في مجالات الاتصالات، الحكومة الإلكترونية، والتعليم الرقمي. ويعكس هذا التطور جهود الدولة في توسيع البنية التحتية الرقمية، وتبني سياسات تشريعية ومؤسسية داعمة للتحول الرقمي، غير أن هذا التحسن لا يخفي حجم التحديات القائمة التي تعيق تحقيق الشمول المالي الرقمي، ولعل من أبرز تلك التحديات:

- ضعف البنية التحتية الرقمية؛ يمثل أحد أبرز العوائق أمام انتشار الخدمات المالية الرقمية، خاصة في المناطق الداخلية والجنوبية التي ما تزال تعاني من ضعف التجهيزات التقنية اللازمة لاستخدام المحافظ الإلكترونية والدفع عبر الهاتف المحمول؛
- ضعف الإطار التنظيمي والرقابي؛ إذ شهدت مرحلة ما بعد الجائحة بطئا نسبيا في تطوير القوانين المنظمة للدفع الإلكتروني وحماية المعاملات الرقمية، وهو ما خلق فجوة بين سرعة الابتكار التكنولوجي وبين قدرة المؤسسات المالية على التكيف معه؛
- ضعف الثقافة المالية والرقمية لدى نسبة معتبرة من المواطنين، إلى جانب محدودية الثقة في المعاملات غير النقدية، ما أدى إلى استمرار الاعتماد على التعاملات النقدية رغم توفر بدائل رقمية؛
- ارتفاع التكاليف المرتبطة بالخدمات الرقمية، وعدم تنوع عروض الدفع الإلكتروني، وضعف التكامل بين الفاعلين (البنوك- مزودو الدفع- المؤسسات الحكومية).

2.4 مقترح استشرافي لآفاق تعزيز الشمول المالي الرقمي في الجزائر

بناء على ما سبق، يمكن القول إن التحديات التي واجهتها الجزائر في مرحلة التعافي وما بعدها لم تكن تقنية فقط، بل شملت أبعادا تنظيمية وسلوكية ومؤسسية، وهو ما يستدعي اعتماد مقاربة شمولية تعالج الفجوات على مستوى البنية التحتية، الإطار القانوني، والوعي المجتمعي من أجل ترسيخ شمول مالي رقمي فعال، وفي هذا السياق يمكن تقديم سيناريوهين أحدهما متحدي يستهدف وصول نسبة ممتلكي الحسابات المالية من إجمالي البالغين ما يفوق 40%، والآخر متوسط لتبلغ النسبة بين 50 و 65% في أفق سنة 2030، ويمكن اقتراح جملة من الإجراءات الداعمة لكل سيناريو من خلال تجسيد أبعاد الشمول المالي الرقمي على النحو التالي:

الجزائر من التعافي إلى الرقمنة: تقييم نضج التحول الرقمي واستشراف آفاق الشمول المالي ما بعد كورونا
د. سعيذة ممو

الجدول 6: سيناريوهات مقترحة لتجسيد الشمول المالي الرقمي في الجزائر أفق سنة 2030

البعد	السيناريو المتحدي لتبلغ نسبة الحسابات الرقمية المملوكة من البالغين <40%	السيناريو المتوسط لتبلغ نسبة الحسابات الرقمية المملوكة من البالغين 50-65%
الوصول إلى الخدمات المالية في المناطق الريفية	التركيز على فتح الحسابات الأساسية في المناطق المحرومة، تطوير البنية التحتية الأساسية، دعم نقاط تسجيل محلية، ودعم الخدمات الرقمية عبر وكلاء محليين ونقاط مادية.	توسيع فتح الحسابات تدريجيا في المناطق الأقل خدمة، مع برامج تشجيعية محدودة، توسعة تدريجية للبنية التحتية، متابعة الفجوات وتوفير نقاط خدمة مالية رقمية في المراكز الحضرية الصغيرة
استخدام مدفوعات رقمية في القطاع العام والخاص	حملات تعريفية محدودة، حوافز بسيطة للاستخدام الرقمي.	تشجيع دمج جزء من المدفوعات الحكومية والخاصة رقميا، دعم محدود للمدفوعات.
منتجات مالية رقمية مبتكرة	تطوير منتجات مالية بسيطة وسهلة الاستخدام، تشجيع حلول مبتكرة أساسية.	إطلاق منتجات محدودة للمجموعات القادرة على الاستخدام، شراكات تدريجية.
التوعية والتمكين المالي الرقمي	برامج تثقيفية أساسية للفئات المعتمدة على النقد، زيادة الثقة في الخدمات الرقمية.	حملات مركزة على الفئات غير المستخدمة، دعم التعليم المالي الرقمي.
الاستدامة والشمولية	تركيز الجهود على خدمات مستمرة وبأسعار مناسبة، متابعة الأداء	مراقبة التقدم، تقييم المبادرات لضمان توسع تدريجي

المصدر: إعداد الباحثة.

5. خاتمة

خلص هذا البحث إلى أن مرحلة ما بعد جائحة كوفيد-19 مثلت نقطة تحول حاسمة في مسار التحول الرقمي في الجزائر، إذ دفعت الأزمة الصحية المؤسسات الحكومية والقطاع المالي إلى تبني حلول رقمية بوتيرة أسرع، وقد أظهر تحليل مؤشرات الاقتصاد الرقمي العربي وتقييم البنية التحتية الرقمية أن الجزائر أحرزت تقدما ملموسا في محاور عدة، من بينها البنية التحتية الرقمية، الجاهزية التكنولوجية، والابتكار، مما رفع إلى حد ما من مستوى نضج التحول الرقمي في الجزائر خلال التعافي وما بعد كورونا، فيما لا يزال قطاع الخدمات المالية التقليدية يواجه تحديات واضحة في تعزيز الشمول المالي، خصوصا على مستوى الوصول والاستخدام الفعلي والتمكين المالي للأفراد.

كما بينت النتائج أن الشمول المالي الرقمي في الجزائر ما زال محدودا، إذ سجلت مؤشرات الاستخدام الفعلي للحسابات والمحافظ الرقمية مستويات منخفضة، بينما يظل التمويل غير الرسمي مهيمنا على جزء كبير من التعاملات المالية، وتعود هذه التحديات إلى ضعف بعض مكونات البنية التحتية الرقمية، محدودية الثقافة المالية والرقمية، تباينات جغرافية واجتماعية، إلى جانب الحاجة إلى تطوير إطار تنظيمي وتشريعي أكثر فعالية.

يقترح البحث تبني مقاربة شمولية لتعزيز الشمول المالي الرقمي في الجزائر، تشمل:

- تعزيز البنية التحتية الرقمية، خاصة في المناطق الداخلية والريفية، لضمان تغطية متساوية وسرعات اتصال مناسبة؛
- تطوير الإطار التشريعي والتنظيمي بما يواكب الابتكار المالي، ويضمن حماية المعاملات الرقمية وتعزيز الثقة في المنصات الرقمية؛
- تبني برامج تمكين وتثقيف مالي ورقمي لتعزيز القدرات والمعرفة لدى مختلف الفئات الاجتماعية؛
- تشجيع الابتكار المالي وإطلاق منتجات رقمية مبتكرة تلبي احتياجات المستخدمين وتدعم الاستخدام الفعلي للخدمات المالية؛
- متابعة الأداء وتقييم المبادرات بشكل دوري لضمان استدامة الشمول المالي الرقمي وتحقيق أهداف استراتيجية الجزائر الرقمية ورؤية 2035.

6. قائمة المراجع

Dluhopolskyi, O, Pakhnenko, O, Lyeonov, S, Semenog, A, Artyukhova, N, & Cholewa-Wiktor, M. (2023, January 28). *Digital financial inclusion: COVID-19 impacts and opportunities*. 15(03).

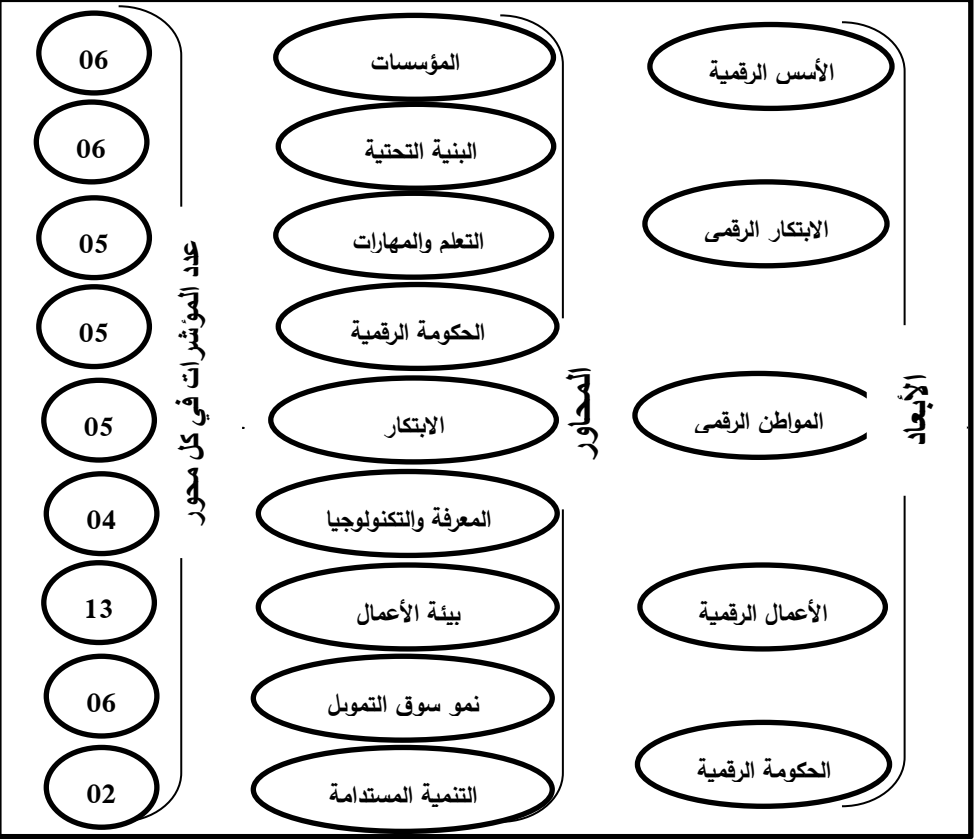
الجزائر من التعافي إلى الرقمنة: تقييم نضج التحول الرقمي واستشراف آفاق الشمول المالي ما بعد كورونا
د. سعيدة ممو

- IMD. (2024). *IMD World Digital Competitiveness Ranking 2024*. International Institute for Management Development. Retrieved April 19, 2025, from <https://www.imd.org/centers/wcc/world-competitiveness-center/rankings/world-digital-competitiveness-ranking/>
- IMF. (2024). *Financial access survey: 2024 highlights*. Washington, DC: International Monetary Fund.
- Klapper, L., Singer, D., Starita, L., & Norris, A. (2025). *The Global Findex Database 2025: Connectivity and financial inclusion in the digital economy*. World Bank.
- OECD. (2018). *Digital financial literacy is an essential component to empower*. Paris: G20/OECD-INFE Policy Guidance on Digital Financial. <https://doi.org/10.1787/effe2693-en>
- OECD. (2023). *Financial consumers and sustainable finance*. Paris: OECD Publishing. <https://doi.org/10.1787/318d0494-en>
- OECD. (2025). *Global outlook on financing for sustainable development 2025*. Paris: OECD Publishing. <https://doi.org/10.1787/753d5368-en>
- Ratna, S., von Allmen, U. E., Lahreche, A., Khera, P., Ogawa, S., Bazarbash, M., & Beaton, K. (2020). *The promise of fintech financial inclusion in the post COVID-19 era*. IMF Monetary and Capital Markets Department.
- World Bank. (2022). *Global Findex Database 2021: Financial inclusion, digital payments, and resilience in the age of COVID-19*. Washington, DC: World Bank. <https://doi.org/10.1596/978-1-4648-1897-4>
- World Bank. (2023). *Digital adoption index*. Retrieved October 21, 2025, from <https://datacatalog.worldbank.org>
- الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي. (2022). *مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي 2022: مرحلة ما بعد كوفيد 19 وآفاق التعافي والنمو الاقتصادي العربي*. الإمارات العربية المتحدة.
- الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي. (2024). *المؤشر العربي للاقتصاد الرقمي 2024: صعود تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الاقتصاد العربي*. الإمارات العربية المتحدة.
- الجريدة الرسمية. (2019). *القانون رقم 07-18 المؤرخ في 10 جوان 2018، المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي*. (34) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- الجريدة الرسمية. (2022). *المرسوم التنفيذي رقم 22-271 المؤرخ في 18 جويلية 2022، المحدد لكيفيات ممارسة نشاط بيع الكتب بالوسائل الإلكترونية*. (49) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- الزهرة بوازدية. (2022). *الشمول المالي الرقمي كآلية للتخفيف من التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا على الدول العربية*. مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، 454، (01)، 05.
- تقرير التنافسية الرقمية العالمية. (2024). المركز الاتحادي للتنافسية والاحصاء.
- سومية بلغنو، رميساء نجاه مواسيم. (2024). *البنية التحتية الرقمية ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة 2019-2022*. مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، (34)، 20.
- شيماء السيد عبد الشافعي. (2023). *مؤشرات قياس التحول الرقمي*. المجلة العالمية للاقتصاد والتجارة. 04
- عبد العزيز مصطفى السيد. (2022). *التحول الرقمي في مؤسسات الأعمال*. مصر: دون دار نشر.

الجزائر من التعافي إلى الرقمنة: تقييم نضج التحول الرقمي واستشراف آفاق الشمول المالي ما بعد كورونا
د. سعيدة ممو

محمد علي الخوري. (2022). مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي 2022: مرحلة ما بعد كوفيد 19 وآفاق التعافي والنمو الاقتصادي العربي. الإمارات العربية المتحدة. الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي.
فاتح مبرود. (2022). تعزيز الشمول المالي الرقمي كآلية لضمان تمويل مستدام في الدول العربية في ظل جائحة كوفيد-19. مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي. (01) 03
محمد علي الخوري. (2024). مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي 2022: مرحلة ما بعد كوفيد 19 وآفاق التعافي والنمو الاقتصادي العربي. الإمارات العربية المتحدة: الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي.
محمد فريد. (2020). مؤشر الاقتصاد العربي (الإصدار الأول). القاهرة: مصر.
7. الملاحق:

الملحق 1: مضمون مؤشر التحول الرقمي العربي



المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على: (الخوري م., 2024، الصفحات 46-47)، (فريد، 2020، صفحة 31)